AL-KHABAR: Jurnal Ilmu Riwayah
Volume 1 Nomor 2 Februari 2026
Email Jurnal: jurnalalkhabar@gmail.com
Website Jurnal: ejournal.stdiis.ac.id

تفضيل صدقة الفقير على صدقة الغني
(دراسة وتخريج حديث رقم ١٥٣٩ من المستدرك للحاكم النيسابوري)

Alifandra Wirdian
Program Studi Ilmu Hadis
STDI Imam Syafi'i Jember
wirdianalifandra@gmail.com

ABSTRACT

This study examines the hadith "Sabaka dirhamun mi'ata alfa dirham" recorded in *Al-Mustadrak 'ala al-Ṣahihayn* by Imam Al-Hakim Al-Naysaburi (hadith no. 1539) through takhrij and critical analysis of its chains of transmission and text based on hadith scholarship methodology. The study highlights the Islamic perspective on the virtue of charity, emphasizing that merit is not determined by the amount of wealth given, but by sincerity, sacrifice, and the condition of the donor. This research employs a descriptive-analytical method with a library-based approach, collecting all available transmission routes of the hadith from primary sources, examining the reliability of narrators, analyzing discrepancies among narrations, and applying principles of preference (tarjih). The findings reveal that the hadith has multiple transmission routes, with differences mainly related to narrations from Zaid ibn Aslam, some of which are stronger than others according to hadith criticism principles. The study concludes that the meaning of the hadith is valid and supported by Islamic teachings, affirming that a small charity given by a poor person may surpass a large charity given by a wealthy person when accompanied by genuine sincerity and hardship.

Keywords: Charity, Takhrij, Mustadrak Al-Hakim Al-Naysaburi.

ABSTRAK

Penelitian ini bertujuan untuk mengkaji hadis "Sabaka dirhamun mi`ata alfa dirham" yang tercantum dalam kitab *Al-Mustadrak 'ala al-Ṣahihain* karya Imam Al-Hakim Al-Naisaburi nomor hadis (1539), melalui studi takhrij dan analisis sanad serta matannya berdasarkan metodologi ulama hadis. Kajian ini penting untuk menjelaskan konsep keutamaan sedekah dalam Islam, yang tidak semata-mata diukur dari banyaknya harta, tetapi dari keikhlasan, pengorbanan, dan kondisi pemberi sedekah. Metode penelitian yang digunakan adalah metode deskriptif-analitis dengan pendekatan studi pustaka, yakni menghimpun seluruh jalur periwayatan hadis dari sumber-sumber primer, meneliti sanad, menilai kredibilitas perawi, serta membandingkan perbedaan riwayat dan melakukan tarjih. Hasil penelitian menunjukkan bahwa hadis ini diriwayatkan melalui beberapa jalur dengan perbedaan pada periwayatan dari Zaid bin

Aslam, dan sebagian jalurnya lebih kuat dibanding yang lain berdasarkan kaidah ilmu hadis. Penelitian ini menyimpulkan bahwa makna hadis dapat diterima dan selaras dengan prinsip syariat Islam, yaitu bahwa sedekah yang sedikit dari orang fakir dapat lebih utama daripada sedekah yang banyak dari orang kaya apabila disertai keikhlasan dan pengorbanan yang besar.

Kata kunci: Sedekah, Takhrij, Mustadrak Al-Hakim Al-Naisaburi.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة حديث «سبق درهم مائة ألف» الوارد في كتاب *المستدرك على الصحيحين* للإمام الحاكم النيسابوري برقم (١٥٣٩)، من خلال تخريجه ودراسة أسانيده ومتونه وفق منهج المحدثين. وتنبع أهمية البحث من بيان معيار التفاضل في الصدقة في الشريعة الإسلامية، حيث لا يُقاس الفضل بكثرة المال، وإنما بما يصاحبه من إخلاص ومشقة وبذل. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على الدراسة المكتبية، وذلك بجمع طرق الحديث من مصادره الأصلية، ثم دراسة أسانيده، وبيان حال رواته، وذكر أوجه الاختلاف والترجيح بينها، مع التنبيه على العلل إن وُجدت. وتوصل البحث إلى أن الحديث ورد من عدة طرق، وأن مدار الخلاف فيه يعود إلى اختلاف الرواة عن زيد بن أسلم، مع ترجيح بعض الأوجه على بعض وفق قواعد الترجيح الحديثية. ويخلص البحث إلى أن معنى الحديث صحيح تشهد له النصوص الشرعية وقواعد الشريعة، وأن الصدقة القليلة من الفقير قد تفوق الصدقة الكثيرة من الغني إذا اقترنت بشدة الحاجة وصدق النية.

الكلمات المفتاحية: ا لصدقة، التخريج، المستدرك، الحاكم النيسابوري.

أ. المقدمة.

إن الصدقة من أعظم أبواب القرب في الإسلام، وقد بلغت النصوص الشرعية على بذل المال في سبيل الله، وجعلت لها منزلة عالية في تزكية النفوسِ، قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ اَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيْهِمْ بِهَا﴾، تدلُّ هذه الآية على عظيم منزلة الصدقة في الشريعة الإسلامية، غير أن الشارع لم يجعل الفضل فيها قائما على كثرة المال فقط، بل اعتبر حال المتصدق ومشقته، كما قال النبي ﷺ: (أفضلُ الصدقةِ جُهدُ المقل). ومع ذلك فإن مراعاة الشريعة لحال المتصدق ومشقته تفتح مجال البحث في مسألة التفاضل بين صدقة الفقير وصدقة الغني؛ إذ قد تكون الصدقة القليلة أعظم أجرا عند الله تعالى من الصدقة الكثيرة إذا صدرت عن فقير محتاج أنفقها مع شدة حاجته. وقد دلّ على ذلك قول النبيّ ﷺ: (سَبَقَ دِرْهَمٌ مِائَةَ أَلْفٍ)، لما يفهم منه أن الفضل لا يقاس بكثرة المال، بل بما يصاحب الصدقة من إخلاص وبذل وتضحية.

هذا الحديثَ أخرجه الإمامُ الحاكمُ النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحين، وهو كتاب جمع الأحاديث التي يرى أنها على شرط الشيخين أو أحدهما. غير أن عددا من أحاديث هذا الكتاب قد وقع فيها خلاف بين أهل العلم من حيث تصحيحها وتضعيفها، ولذلك فإن دراسة هذا الحديث من جهة التخريج والنقد تعد أمرا مهما لضبط الاستدلال به.

ولكن مع ذلك فقد ورد اعتراضات من بعض العلماء عليه حيث وصفوه بالتساهل، من هؤلاء الإمام النووي رحمه الله حيث قال: "واعتنى الحاكم بضبط الزائد عليهما، وهو متساهل، فما صححه ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا تضعيفاً حكمنا بأنه حسن إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه".[٢٧٥] وقال أبي سعد الماليني رحمه الله: "طالعت كتاب "المستدرك" على الشيخين الذي صنّفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثا على شرطهما".[٢٧٦] وكذلك قال ابن صلاح: "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به".[٢٧٧]

ومن هذا المنطلق، فقد رغب الباحث في المشاركة لخدمة السنة النبوية وإحياءها وذلك بتخريج بعض الأحاديث في كتاب المستدرك، وتطبيق منهج المحدثين في تخريج الأحاديث، ودراستها سندا ومتنا ولمعرفة وقوع التساهل للحاكم في هذه الأحاديث أو عدمه. ويكون هذا البحث:

أ) منهج البحث.

سلك الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على الدراسة المكتبية في جمع البيانات، وذلك بالرجوع إلى الكتب والمراجع المتعلقة بتخريج الأحاديث. واعتمد الباحث في جمع البيانات على المنهج الكيفي، وهو منهج يهدف إلى وصف الظواهر والحقائق وصفًا شاملًا من خلال الكلمات، بما يتناسب مع طبيعة البحث الحديثي، حيث يقوم على الوصف والتحليل النقدي للنصوص الحديثية وأسانيدها.

وقد اعتمد الباحث على مصدرين في جمع البيانات؛ أولهما المصادر الأصلية، وهي كتب الحديث التي أوردت الأحاديث بأسانيدها ومتونها، كالمسانيد والجوامع والصحاح، مع الاعتماد على الطبعة المعتمدة من كتاب *المستدرك على الصحيحين* للإمام الحاكم، وهي طبعة دار التأصيل، سواء المطبوعة أو الرقمية. وثانيهما المصادر

---

[٢٧٥] النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، *التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الدين*، (ط. ١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥ هـ)، ص. ٢٦.

[٢٧٦] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، *سير أعلام النبلاء*، (ط. ٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ هـ)، ج. ١٧، ص. ١٧٥.

[٢٧٧] ابن صلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، *معرفة أنواع علوم الحديث*، (سوريا، دار الفكر، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص. ٢٢.

الفرعية، ككتب التخريج، والأطراف، والجرح والتعديل، والتراجم، وغيرها مما يعين على معرفة مواضع الحديث وأحوال رواته.

وفيما يتعلق بتحليل البيانات، فقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بجمع طرق الأحاديث، ودراسة أسانيدها، وبيان حال الرواة من حيث القبول والرد، وذكر علل الأحاديث إن وُجدت، مع الاستناد إلى أقوال أئمة هذا الفن، دون الاعتماد على البيانات الرقمية أو الإحصائية.

وطريقة عرض البيانات في هذا البحث، فقد بدأ الباحث بالتعريف بالإمام الحاكم وكتابه *المستدرك على الصحيحين*، ثم إيراد الحديث وسنده من النسخة المعتمدة، وجمع طرقه من مصادرها الأصلية، ودراسة الأسانيد والحكم على الحديث، مع بيان الخلاف والترجيح عند وجوده، وذكر الشواهد والمتابعات وشرح غريب الحديث وبيان بعض فوائده عند القبول، ثم ختم البحث بالنتائج والتوصيات، مع ذكر المصادر والمراجع والفهارس العلمية.

ب. محتوى البحث ونتائجه.

الفصل الأول: ترجمة الإمام أبي عبد الله الحاكم مؤلف الكتاب المستدرك على الصحيحين.

هو الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، الإمام، الحافظ، الناقد العلامة، شيخ المحدثين، أبو عبد الله بن البيع، الضَّبِّي، الطَّهْمَانِي، النَّيْسَابُوْرِي، الشَّافِعِي، المعروف بالحاكم.[٢٧٨] قال ابن خلكان: "وإنما عرف بالحاكم لتلقده القضاء.[٢٧٩]" ولد في يوم الإثنين، ثالث شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة بنيسابور.[٢٨٠] نشأ الإمام الحاكم في دار صلاح والورع والثناء،[٢٨١] كان يطلب العلم في صغره تحت رعاية أبيه وخاله، وكان أول سماعه سنة ثلاثين، وقد استملى على أبي حاتم بن حبان في ستة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وحدث عن أبيه، وكان أبوه قد رأى مسلما صاحب الصحيح.[٢٨٢]

---

[٢٧٨] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، (ط. ٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ هـ)، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

[٢٧٩] ابن خلكان، أحمد بن محمد البرمكي الإربلي، *وفيات الأعيان*، (ط. ١، بيروت، دار صادر، ١٩٧١ م)، ج. ٤، ص. ٢٨١.

[٢٨٠] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، (ط. ٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ هـ)، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

[٢٨١] تقي الدين، إبراهيم بن محمد الصيرفيني، *المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور*، (بيروت، دار الفكر، ١٤١٤ هـ)، ص. ١٥.

[٢٨٢] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، (ط. ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ هـ)، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

وكان الإمام الحاكم حريصا ذا همة عالية في العلم، وكان يلحق الأسانيد العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر،[٢٨٣] رحل الحاكم في طلب الحديث من بلد إلى بلد، فأول رحلته إلى العراق سنة إحدى وأربعين وثلاث مائة وهو ابن عشرين سنة،[٢٨٤] وتتلمذ الحاكم على شيوخ عدة، وقد تقدم أنه بلغ أكثر من ألفي شيخ، فمن أشهرهم: أبوه،[٢٨٥] عبد الله بن محمد، محمد بن علي المذكر، محمد بن يعقوب الأصم، محمد بن يعقوب الشيباني ابن الأخرم، محمد بن أحمد بن بالويه الجلاب، وغيرهم كثير.[٢٨٦] ثم حظي الإمام مكانة رفيعة، فتتلمذ على يديه خلق كبير من جهابذة العلماء منهم: الدارقطني وهو من شيوخه، أبو الفتح بن أبي الفوارس، أبو العلاء الواسطي، محمد بن أحمد بن يعقوب، أبو ذر الهروي، أبو يعلى الخليلي، أبو بكر البيهقي، غيرهم كثير.[٢٨٧]

الفصل الثاني: المدخل إلى علم تخريج الحديث.

١. تعريف تخريج الحديث.

التخريج هو إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوهما.[٢٨٨]

٢. دراسة الأسانيد.

فدراسة إسناد الحديث هي الغاية في تخريج الحديث، وقد روى الإمام مسلم بسنده إلى عبد الله بن المبارك، قال "الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".[٢٨٩] فالسند هو الطريق الموصلة إلى المتن، أي سلسلة الرواة الموصلة إلى متن،[٢٩٠] وأما دراسة الإسناد هي التحقق من توافر شروط الحديث المقبول.[٢٩١] قال

---

[٢٨٣] بلاد ما وراء النهر: سمرقند، بخارى. تقع هذه المنطقة اليوم في أوزبكستان، وطا جيكستان، وتركماكستان، وكازاخستان.

[٢٨٤] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

[٢٨٥] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ٧، ص. ١٦٣.

[٢٨٦] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ٧، ص. ١٦٣.

[٢٨٧] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ٧، ص. ١٦٣.

[٢٨٨] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي* (مصر: مكتبة السنة، ١٤٤٤ ه) ج. ٢، ص. ٢١٢.

[٢٨٩] الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي* (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤ ه)، ص. ٢٠٩.

[٢٩٠] الشايع، عبد العزيز بن عبد الله بن محمد، *دراسة الأسانيد* (ط.١، بيروت، الدار المالكية، ٢٠١٧ م)، ص. ٢٠-٢١.

[٢٩١] الشايع، *دراسة الأسانيد* (ط.١، بيروت، الدار المالكية، ٢٠١٧ م)، ص. ٢٠-٢١.

الإمام سفيان الثوري رحمه الله: "الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل"،[٢٩٢] يريد بذلك أن الإسناد هو الأساس الذي يقوم عليه علم الحديث الذي يدافع به المحدثون عن السنَّة ويُميَّز الصحيح من السقيم.

ووافقه الإمام الشافعي رحمه الله في ذلك المعنى، فقال: "مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب الليل"،[٢٩٣] يُشير إلى أن من يطلب الحديث بلا إسناد كمن يجمع الحطب في الظلام لا يدري ما يأخذ، فقد يقع في يده الحيَّة وهو لا يشعر. ولتحقيق السير الصحيح في هذا المسلك، ينبغي معرفة أمور التالية:

أ) التحقق من اتصال الإسناد أو عدمه.

المقصود باتصال السند هو أن يكون كل واحد من رواة الحديث قد تلقاه ممن فوقه من الرواة من أول السند حتى يبلغ التلقي قائله.[٢٩٤] ومن وسائل إثبات الاتصال هي: التصريح بالسماع في السند، مثل: أن فلاناً قال: سمعت فلاناً، أو حدثني، أو حدثنا، أو قال لي، أو أخبرنا، ونحو ذلك من العبارات الدالة على السماع.[٢٩٥] وهذه الوسيلة هي الأكثر استخداماً في إثبات الاتصال في السند المعنعن. ومن الأمور التي ينبغي معرفتها أن العلماء الآثار متفقون على قبول الإسناد المعنعن (قول الراوي: فلان عن فلان).[٢٩٦] ولم يقع بينهم خلاف إذا تحققت الشروط الثلاثة وهي: عدالة المحدثين في أحوالهم، لقاء بعضهم بعضاً مجالسة ومشاهدة، أن يكونوا برآء من التدليس.[٢٩٧]

ب) البحث في أهل الرواة من حيث العدالة والضبط.

---

[٢٩٢] شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، (القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م)، ج. ٦، ص. ٦٤٨.

[٢٩٣] إبراهيم العلي، *صحيح السيرة النبوية*، (ط. ١، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، ص. ١٣.

[٢٩٤] الحلبي، نور الدين محمد عتر، *الاتجاهات العامة للاجتهاد ومكانة الحديث الآحاد الصحيح فيها*، (ط. ١، دمشق، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، ص. ٣٧.

[٢٩٥] الدريس، خالد بن منصور بن عبد الله، *موفق الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين*، (الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٣١هـ)، ص. ١١٤.

[٢٩٦] الطحان، محمود الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*، (الإسكندرية، مركز العهد للدراسات، ١٤١٥هـ)، ص. ٧٦.

[٢٩٧] كافي، أبو بكر كافي، *منهج الإمام البخري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)*، (ط. ١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٢هـ)، ص. ١٧٩.

وله خطوات يختصر بيانها فيما يلي: الرجوع إلى كتب الجرح والتعديل لمعرفة عدالتهم وضبطهم.

وإذا وُجد اختلافٌ في الراوي بين أئمة الجرح والتعديل اتجه الباحث إلى:

١. الجمع إن أمكن، ويتم ذلك بالضوابط منها:

أ. حمل الاختلاف على كون أحد الناقدين معروفا بالتشدد، والآخر معتدل.

ب. حمل أحد الأقوال على الجرح والتعديل المقيد (النسبي).

ج. أخذ قول الوسط، إذا اختلف في الراوي جرحا وتعديلا ولا يمكن الجمع، ولا يوجد مرجح بين للأحد القولين، فالغالب أن حال الراوي وسط بين الجرح والتعديل.[٢٩٨]

٢. وإن لم يمكن الجمع فبالترجيح، ويُستكمل ذلك بعدة قواعد يعتمد عليها الباحث، منها:

أ. موافقة قول جمهور النقاد.

ب. كون أحد الناقدين ممن لا يعتمد عليه في الجرح والتعديل.

ج. التحرز في الجرح الصادر بسبب الخلاف المذهبي والعقدي.[٢٩٩]

٣. التأكد من سلامة الحديث من الشذوذ والعلة.

اختلف في تعريف الشاذ، فنقل الباحث عن الشافعي قوله "ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس".[٣٠٠] الحديث الشاذ هو مخالفة المقبول، وأما الحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علّة تقدح في صحّته، مع أنّ ظاهره السّلامة منها.[٣٠١] ولما كان الشذوذ والعلل لا يدركان إلا بكثرة النظر في الطرق وتتبع وجوه الرواية، فيقوم الباحث ببيان كيفية التعامل مع أوجه الاختلاف الواقعة بين الرواة.

---

[٢٩٨] الشايع، عبد العزيز بن عبد الله بن محمد، *دراسة الأسانيد* (ط.١، بيروت، الدار المالكية، ٢٠١٧ م)، ص. ٨٨.

[٢٩٩] الشايع، *دراسة الأسانيد* (ط.١، بيروت، الدار المالكية، ٢٠١٧ م)، ص. ٨٩-٩٠.

[٣٠٠] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، *الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي*، (ط. ١، حيدر آباد، الدكن، جمعية الدائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ)، ص. ١٤١.

[٣٠١] ابن صلاح، عثمان بن عبد الرحمن وأبو عمرو وتقي الدين، *مقدمة ابن صلاح*، (سوريا، دار الفكر، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص. ٩٠.

يتلخص النظر في الاختلاف في أمرين، هما محاولة الجمع بين الأوجه والترجيح بين الأوجه. محاولة الجمع بين الأوجه وهو ما يعرف بتصحيح الوجهين، وأوجه الجمع تتلخص في أمرين، هما قصر الإسناد وسعة الرواية. أما الترجيح بين الأوجه هو إن لم يمكن الجمع بين أوجه الاختلاف على الراوي، انتقل إلى الترجيح بينها من خلال قرائن الترجيح كثيرة، وأبرزها الحفظ والإتقان والعدد (الكثرة).[٣٠٢] وسيتم هذه الخطوة بالاستفادة والاعتماد إلى كتب الرجال، والتراجم، والعلل، والجرح والتعديل، والنقد، وغير ذلك من الكتب الحديثية.

ج) الحكم على الحديث.

اتضح أن المحدثين لا يحكمون على الأحاديث إلا بعد الجمع المستوعب طرقها، والتفتيش الدقيق عن أحوال رواتها، والنظر الفاحص في كيفية تحملهم للحديث وكيفية سياقهم له، إلى غير ذلك من الأمور التي يدركون من خلالها سلامة الحديث وصحته أو حصول شيء من الخطأ والوهم فيه، وهذا هو المنهج المتبع لديهم في غالب أحوالهم. قال الخطيب البغدادي "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط".[٣٠٣] وأحكام الأئمة على الحديث هي ما يلي:

أ. الصحيح: بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ.[٣٠٤]

ب. الحسن: اختلف العلماء في تعريفه، تعريفه المختار ويمكن أن يعرف الحسن بناء على ما عرفه به ابن حجر بما يلي: "هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.[٣٠٥]

ج. الضعيف: كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن.[٣٠٦]

---

[٣٠٢] الشايع، عبد العزيز بن عبد الله بن محمد، *دراسة الأسانيد* (ط.١، بيروت، الدار المالكية، ٢٠١٧ م)، ص. ٣٠٧-٣٠٨.

[٣٠٣] لخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*، ج. ٢، ص. ٢٩٤.

[٣٠٤] أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل* الأثر، (دمشق: مطبعة الصباح، طبعة الثالثة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص. ٥٨.

[٣٠٥] محمود الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*، (ط. ١٠. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، س. ١٤٢٠هـ-٢٠٠٤م)، ص. ٤٤.

[٣٠٦] ابن صلاح، عثمان بن عبد الرحمن وأبو عمرو وتقي الدين، *مقدمة ابن صلاح*، (سوريا، دار الفكر المعاصر، س. ١٤٣٢هـ)، ص. ٤١.

ولتحقيق الحكم الدقيق على الأحاديث فيكون الحكم على الحديث بعد جمع الطرق ودراسة الأسانيد وفق قواعد الجرح والتعديل.

الفصل الثالث: تخريج حديث رقم ١٥٣٩ من المستدرك للحاكم النيسابوري

المبحث الأول: نص الحديث من كتاب المستدرك للحاكم وجمع طرقه.

قال الحاكم: أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّقَنَا أَبُو بَكْرَةَ بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ الْقَاضِي بِمِصرَ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عبيه وسلم: ((سَبَقَ دِرْهَمٌ مِائَةَ أَلفٍ)) ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَسْبِقُ دِرهَمٌ مِائَةَ أَلْفٍ؟، قَالَ: ((رَجُلٌ لَهُ دِرهمَانِ فَأَخَذَ أَحَدَهُمَا فَتَصَدَّقَ بِهِ، وَآخَرُ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَأَخَذَ مِنْ عُرضِهَا مِائَةَ أَلْفٍ)). هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.[٣٠٧]

أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، قال: وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، .... به، مثله.[٣٠٨]

وأخرجه أحمد في مسنده، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا ليث، عن ابن عجلان، .... به، نحوه.[٣٠٩]

وأخرجه النسائي في سننه الكبرى، قال: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ.... به، نحوه.[٣١٠]

وأخرجه النسائي في سننه الكبرى، قال: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عِيسَى..... به، نحوه.[٣١١]

---

[٣٠٧] الحاكم، محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، (ط. ١، بيروت، دار التأصيل، ١٤٣٥هـ)، ج. ٢، ص. ٤٣٨-٤٣٩، رقم ١٥٣٩.

[٣٠٨] البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، *السنن الكبرى البيهقي*، (ط. ٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ج. ٤، ص. ٣٠٥، رقم ٧٧٧٩.

[٣٠٩] أحمد بن حنبل، *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، (ط. ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ)، ج. ١٤، ص. ٤٩٧، رقم ٨٩٢٩.

[٣١٠] النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، *السنن الكبرى للنسائي*، (ط. ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ)، ج. ٣، ص. ٤٧، رقم ٢٣١٨.

[٣١١] النسائي، *السنن الكبرى للنسائي*، (ط. ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ)، ج. ٣، ص. ٤٨، رقم ٢٣١٩.

وأخرجه ابن المبارك في كتابه "الزهد والرقائق"، قال: نا داود بن قيس، عن زيد بن أسلم قال: قال أبو هريرة: ((سبق درهم مائة ألف درهم، قد كان رجل أو كأنه رجل له مال كثير فأخذ من عرض ماله مائة ألف فتصدق به، وكان رجل ليس له إلا درهمان فأخذ خيرهما فتصدق به)).[٣١٢]

وأخرجه ابن زنجويه في كتابه "الأموال لابن زنجويه"، قال: ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث، حدثني محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم، وعن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وعن القعقاع بن حكيم.... به، نحوه.[٣١٣]

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا صفوان بن عيسى..... به، مثله.[٣١٤]

وأخرجه ابن حبان في صحيحه، قال: أخبرنا حاجب بن أركين الفرغاني، بدمشق، حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدثنا صفوان بن عيسى.... به، نحوه.[٣١٥]

وأخرجه أبو علي البزار في كتابه "الأول من حديث أبي علي بن شاذان"، قال: أنبا عثمان، ثنا محمد بن عيسى بن السكن، نا عاصم بن علي، ثنا يحيى بن العلاء، عن زيد بن أسلم..... به، نحوه.[٣١٦]

وأخرجه ابن عساكر في كتابه "مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر"، قال: أخبرنا أبو الفتح نصر الله بن محمد الفقيه نا نصر بن إبراهيم الفقيه إملاء نا محمد ابن منصور المراغي أنا أبو جعفر مسلم بن علي بن الحسن العلوي نا المعلى بن عثمان نا الحسين بن إسماعيل المحاملي نا زيد بن أخزم الطائي نا صفوان.... به، نحوه.[٣١٧]

---

[٣١٢] عبد الله بن المبارك المروزي، الزهد والرقائق، ص. ٢٣.

[٣١٣] ابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني، *الأموال لابن زنجويه*، (ط. ١، السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدرسات الإسلامية، ١٤٠٦هـ)، ج. ٣، ص. ٧٦٩، رقم ١٣٣٦.

[٣١٤] ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، *صحيح ابن خزيمة*، (بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٢٤هـ)، ج. ٤، ص. ٩٩، رقم ٢٤٤٣.

[٣١٥] ابن حبان، أبو حاتم محمد ابن حبان بن أحمد النميمي البستي، *صحيح ابن حبان*، (ط. ١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٣٣هـ)، ج. ١، ص. ٢٥٢، رقم ٢٤١.

[٣١٦] أبو علي البزار، الحسن بن أحمد بن إبراهيم، *الأول من حديث أبي علي بن شاذان*، (ط. ١، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامي، ٢٠٠٤م)، ص. ١١٣، رقم ١١٢.

[٣١٧] ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي، *مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر* (دار الفكر للطباعة والنشر واتوزيع، ١٤١٥هـ)، ج. ٥٦، ص. ٣٥.

وأخرجه ابن عساكر في كتابه "مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر" أيضا، قال: أبو عبد الله الخلال نا إبراهيم بن منصور نا أبو بكر ابن المقرئ نا أبو يعلى الموصلي نا أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم البكري حدثني صفوان.... به، نحوه.[٣١٨]

وأخرجه أبو بكر العتري في كتابه "مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار"، قال: وحدثنا عمرو بن علي، قال: حدثنا صفوان بن عيسى..... به، نحوه.[٣١٩]

وأورده ابن رجب الحنبلي في كتابه "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، وروى مسدد: حدثنا أبو قدامة ثنا صفوان ابن عيسى..... به، نحوه.[٣٢٠]

وأخرجه ابن حجر العسسقلاني في كتابه "الغرائب المتعلقة من مسند الفردوس – زهر الفردوس"، قال: أَخْبَرَنَا أبي، حدثنا محمد بن العباس بن محمد بن بنت أبي القاسم، أخبرنا أبو إسحاق بن شهريار إملاء، حدثنا أبو العباس الفضل ابن يحيى حدثنا أبو بكر بن سعدان، حدثنا زيد بن أخزم، حدثنا صفوان بن عيسى.....به، نحوه.[٣٢١]

---

[٣١٨] ابن عساكر، *مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر* (دار الفكر للطباعة والنشر واتوزيع، ١٤١٥هـ)، ج. ٥٦، ص. ٣٥.

[٣١٩] أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، *مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار*، (ط. ١، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ٢٠٠٩م)، ج. ١٥، ص. ٣٣٨، رقم ٨٨٩٧.

[٣٢٠] زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، (ط. ١، القاهرة، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ)، ج. ١، ص. ١٣٦.

[٣٢١] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن علي، *الغرائب المتعلقة من مسند الفردوس – زهر الفردوس*، (ط. ١، دبي، جمعية دار البر، ١٤٣٩هـ)، ج. ٥، ص. ٩٢٩، رقم ٢١٠٢.

المبحث الثاني: رسم شجرة الإسناد

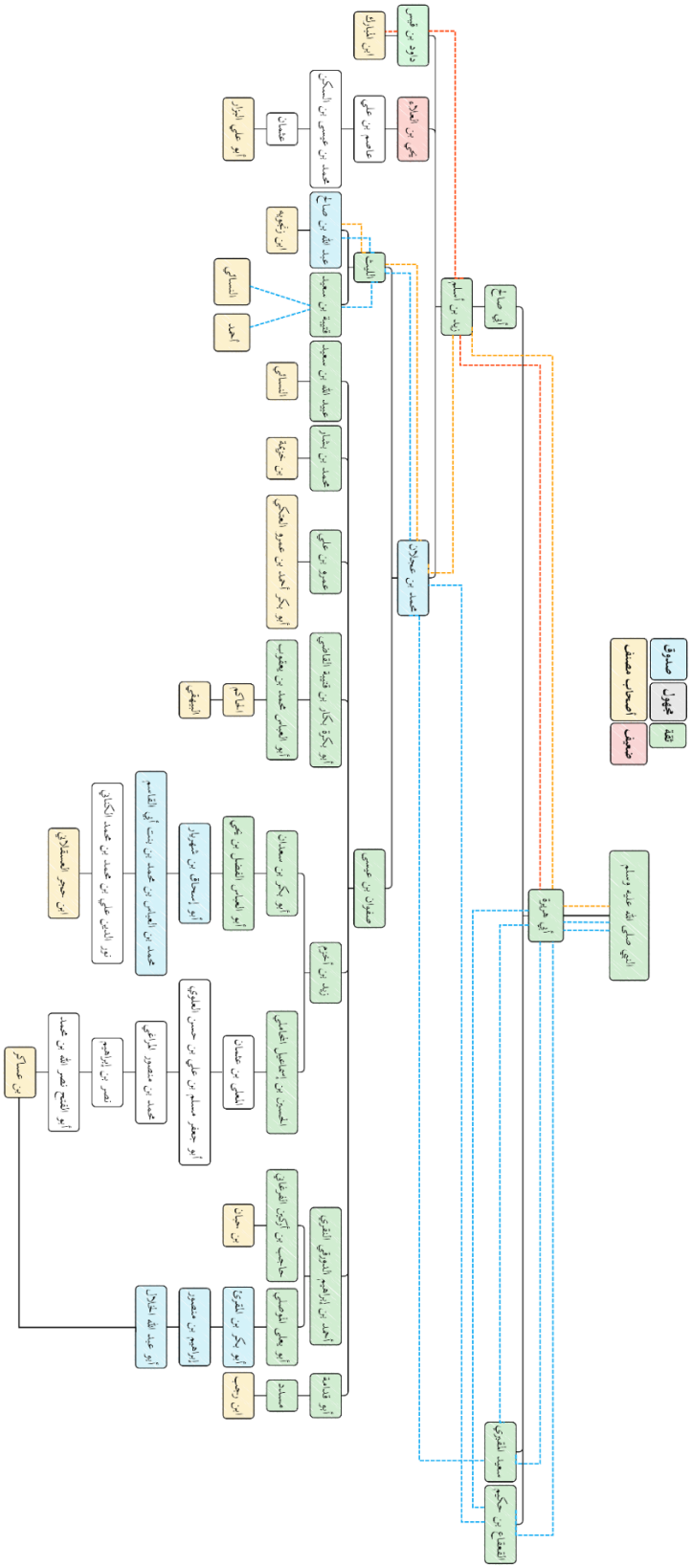

المبحث الثالث: دراسة الإسناد

هذا الحديث مداره على زيد بن أسلم، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: رواه محمد ابن عجلان -واختلف عنه- عن زيد بن أسلم عن أبي هريرة مرفوعا.

والوجه الثاني: رواه داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن أبي هريرة موقوفا.

١) واختلف عن محمد بن عجلان على وجهين:

الوجه الأول: رواه الليث بن سعد -واختلف عنه- عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي هريرة مرفوعا.

الوجه الثاني: رواه صفوان بن عيسى عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا.

٢) دراسة الاختلاف على الليث بن سعد عن محمد بن عجلان. واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: رواه قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن الحكيم وسعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا. أخرجه أحمد والنسائي هما من طريق قتيبة بن سعيد وهو ثقة ثبت.[٣٢٢]

الوجه الثاني: رواه عبد الله بن صالح عن الليث عن محمد بن عجلان عن ثلاثة (القعقاع بن الحكيم، وسعيد المقبري، وزيد بن أسلم) عن أبي هريرة مرفوعا. أخرجه ابن زنجويه من طريق عبد الله بن صالح وهو كاتب الليث، صدوق ثبت في كتابته وكانت فيه غفلة.[٣٢٣] كان يلازم الليث مدّة عشرين سنة، حيث قال إسماعيل سمويه "حدثنا عبد الله بن صالح، قال: صحبت الليث عشرين سنة"،[٣٢٤] وكان أيضا كاتب الليث، وقد اشتهر بثبت كتابته حيث قال ابن حجر "أبو صالح المصري كاتب الليث صدوق ثبت في كتابه".[٣٢٥]

---

[٣٢٢] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ٤٥٤، رقم ٥٥٢٢.

[٣٢٣] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ٣٠٨، رقم ٣٣٨٨.

[٣٢٤] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، (ط. ٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ج. ٨، ص. ١٥٠.

[٣٢٥] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ٣٠٨، رقم ٣٣٨٨.

والذي يظهر عند الباحث أن الراجح -والله أعلم- هو الوجه الثاني، لأنه كان يلازم الليث مدّة عشرين سنة، حيث قال إسماعيل سمويه "حدثنا عبد الله بن صالح، قال: صحبت الليث عشرين سنة"،[٣٢٦] وكان أيضا كاتب الليث، وقد اشتهر بثبت كتابته حيث قال ابن حجر "أبو صالح المصري كاتب الليث صدوق ثبت في كتابه".[٣٢٧] ولكن يظهر من الوجهين أنهما لا منافاة وأن محمد بن عجلان سمع من الجميع. وإنما يدرس هذا الاختلاف لإثبات صحة رواية محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم أيضا.

٣) دراسة الاختلاف على محمد ين عجلان عن القعقاع بن الحكيم، وسعيد المقبري، وزيد بن أسلم. واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: روى الليث بن سعد عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن الحكيم وسعيد المقبري، وزيد بن أسلم عن أبي هريرة مرفوعا. أخرجه أحمد والنسائي هما من طريق قتيبة بن سعد[٣٢٨] عن الليث بن سعد وهو ثقة ثبت فقيه إمام مشهور.[٣٢٩]

الوجه الثاني: روى صفوان بن عيسى عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا. أخرجه البيهقي، والنسائي، وبن خزيمة، وبن حبان، وبن عساكر، وأبو بكر العتري، وبن رجب، وبن حجر كلهم من طريق صفوان بن عيسى وهو ثقة.[٣٣٠]

والراجح عند الباحث -والله أعلم- هو الوجه الأول، لأن الليث بن سعد أوثق من صفوان بن عيسى وأن محمد بن عجلان سمع من الجميع.

٤) دراسة الاختلاف على زيد بن أسلم. واختلف عنه على وجهين:

---

[٣٢٦] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، (ط. ٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ج. ٨، ص. ١٥٠.
[٣٢٧] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ٣٠٨، رقم ٣٣٨٨.
[٣٢٨] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ٤٥٤، رقم ٥٥٢٢.
[٣٢٩] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ٤٦٤، رقم ٥٦٨٤.
[٣٣٠] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ٢٧٧، رقم ٢٩٤٠.

الوجه الأول: رواه داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن أبي هريرة موقوفا. أخرجه ابن المبارك من طريق داود بن قيس وهو ثقة فاضل.[٣٣١] وتابعه على هذا الوجه محمد بن عجلان في رواية الليث عنه (الوجه الراجح).

الوجه الثاني: يحيى بن العلاء عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة. أخرجه أبو علي البزار من طريق يحيى بن العلاء وهو ضعيف، رمي بالوضع.[٣٣٢] وقال: أحمد في يحي بن العلاء: "كذاب، يصنع الحديث".[٣٣٣] وتابعه على هذا الوجه محمد بن عجلان في رواية صفوان بن عيسى عنه (الوجه المرجوح).

والراجح عند الباحث -والله أعلم- هو الوجه الأول، لأن داود ثقة ويحيى ضعيف رمي بالوضع وقد تابعه محمد بن عجلان على الوجه الراجح عنه.

الخلاصة أن الحديث روي من ثلاثة أوجه صحيحة عن أبي هريرة:

الوجه الأول، عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري، فقد رواه الليث عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعا. وقد وقع محمد بن عجلان في الاختلاط عند روايته عن سعيد المقبري، كما قال ذلك الإمام أحمد "كان ثقة، إلا أنه اختلط عليه حديث المقبري، كان عن رجل، جعل يصيره عن أبي هريرة".[٣٣٤]

والوجه الثاني، عن القعقاع بن الحكيم عن أبي هريرة مرفوعا. فقد رواه الليث عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي هريرة مرفوعا، وإن في رواية القعقاع بن حكيم عن أبي هريرة نظرا، لأنه لم يثبت لقاؤه لأبي هريرة، كما قال المزي عنه: " رَوَى عَن: جَابِر بْن عَبد اللَّهِ، وذكوان أبي صالح السمان، وأبي هُرَيْرة، وقيل لم يلقه".[٣٣٥]

والوجه الثالث، عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن أبي هريرة موقوفا. وفي هذا السند انقطاع، لأن زيد بن أسلم لم يلق أبا هريرة، قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين عنه "لم يسمع من جابر، ولا من أبي هريرة".[٣٣٦]

---

[٣٣١] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ١٩٩، رقم ١٨٠٨.

[٣٣٢] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ٥٩٥، رقم ٧٦١٨.

[٣٣٣] عبيد الله بن محمد عبد السلام، *مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*، (ط. ٣، بنارس الهند، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، ١٤٠٤هـ)، ج. ٢، ص. ٢١١، رقم ٥١٨.

[٣٣٤] زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي، *شرح علل الترمذي*، (ط. ١، الأردن، مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ)، ج. ١، ص. ٤١٠.

[٣٣٥] جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، (ط. ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ)، ج. ٢٣، ص. ٦٢٣.

[٣٣٦] المزي، أبو الحجاج يوسف، هذيب الكمال في أسماء الرجال، (ط. ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ – ١٤١٣هـ)، ج. ١٠، ص. ١٥.

وأما الاختلاف في المتن، يكون في "سبق درهم مائة ألف" و"سبق درهم درهمين". وقد وقعت هذه الزيادة في رواية أحمد من طريق قتيبة بن سعد عن الليث بن سعد عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن الحكيم وسعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا. أنه وقع في لفظ "سبق درهم درهمين"، وقد خالفت هذه الرواية، رواية النسائي وسائر من أخرج هذا الحديث، وكأنه خطأ قديم من أحد نسخ إمام أحمد أو غيره -والله أعلم-.[٣٣٧] والذي يظهر عند الباحث -والله أعلم- أنه وهم، لأنه يخالف رواية الجماعة. ويحتمل أنه ليس خلافا، وإنما خطأ من النسخ.

وجد في رواية ابن عساكر تصحيف في الكتابة، ذكر في كتابه "مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر" أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم البكري، والصحيح -والله أعلم- كما كتب بن حجر في "التقريب" أنه أحمد بن إبراهيم ابن كثير الدورقي النكري[٣٣٨]، وليس البكري.

ت. خلاصة البحث

مما سبقت دراسته يتبين أن الحديث بأوجهه الثلاثة لا يخلو من الضعف إلا أنه يقوي بعضه بعضا، فيرتقي إلى حسن لغيره بطرقه، وقال الألباني: إسناده حسن للخلاف المعروف في ابن عجلان،[٣٣٩] وبذلك تبين وجود تساهل الحاكم في تصحيح هذا الحديث، حيث قال "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه".[٣٤٠] ومما يقوي هذا الحكم أنَّ الألباني قد حسن هذا الحديث، فحكم الباحث بأن هذا الحديث حسن لغيره، كما تقدم بيان الحكم عليه. والله أعلم.

المصادروالمراجع

أحمد بن حنبل، *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، (ط. ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ه).

أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، (دمشق: مطبعة الصباح، طبعة الثاثة، ١٤٢١ه/٢٠٠٠م).

إبراهيم العلي، *صحيح السيرة النبوية*، (ط. ١، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، ١٤١٥ه/ ١٩٩٥م).

---

[٣٣٧] هكذا قوله المحقق – الأرنؤوط، أحمد بن حنبل، *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، (ط. ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ه)، ج. ١٤، ص. ٤٩٨.

[٣٣٨] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص. ٧٧، رقم ٣.

[٣٣٩] ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة السلمي النيسابوري، *صحيح ابن خزيمة*، (بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٢٤ه)، ج. ٤، ص. ٩٩، رقم ٢٤٤٣.

[٣٤٠] الحاكم، محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، (ط. ١، بيروت، دار التأصيل، ١٤٣٥ه)، ج. ٢، ص. ٤٣٨-٤٣٩، رقم ١٥٣٩.

ابن حبان، أبو حاتم محمد ابن حبان بن أحمد النميمي البستي، *صحيح ابن حبان*، (ط. ١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٣٣ه).

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن علي، *الغرائب المتعلقة من مسند الفردوس – زهر الفردوس*، (ط. ١، دبي، جمعية دار البر، ١٤٣٩ه).

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، *تقريب التهذيب*، (ط. ١، سوريا، دار الرشيد، ١٤٠٦ه).

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة السلمي النيسابوري، *صحيح ابن خزيمة*، (بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٢٤ه).

ابن خلكان، أحمد بن محمد البرمكي الإربلي، *وفيات الأعيان*، (ط. ١، بيروت، دار صادر، ١٩٧١ م).

ابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني، *الأموال لابن زنجويه*، (ط. ١، السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدرسات الإسلامية، ١٤٠٦ه).

ابن صلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، *معرفة أنواع علوم الحديث*، (سوريا، دار الفكر، ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م).

ابن صلاح، عثمان بن عبد الرحمن وأبو عمرو وتقي الدين، *مقدمة ابن صلاح*، (سوريا، دار الفكر المعاصر، س. ١٤٣٢ه).

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي، *مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر* (دار الفكر للطباعة والنشر واتوزيع، ١٤١٥ه).

أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، *مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار*، (ط. ١، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ٢٠٠٩م).

أبو علي البزار، الحسن بن أحمد بن إبراهيم، *الأول من حديث أبي علي بن شاذان*، (ط. ١، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامي، ٢٠٠٤م).

أحمد بن حنبل، *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، (ط. ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ه).

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، *السنن الكبرى البيهقي*، (ط. ٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ه).

تقي الدين، إبراهيم بن محمد الصيرفيني، *المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور*، (بيروت، دار الفكر، ١٤١٤ ه).

جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، (ط. ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣ه).

الحاكم، محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، (ط. ١، بيروت، دار التأصيل، ١٤٣٥ه).

الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤ ه).

الحلبي، نور الدين محمد عتر، *الاتجاهات العامة للاجتهاد ومكانة الحديث الآحاد الصحيح فيها*، (ط. ١، دمشق، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠ه/ ٢٠٠٠م)..

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، *الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي*، (ط. ١، حيدر آباد، الدكن، جمعية الدائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧ه).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*.

الدريس، خالد بن منصور بن عبد الله، *موفق الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين*، (الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٣١ه).

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، *سير أعلام النبلاء*، (ط. ٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ ه).

_____، *سير أعلام النبلاء*، (القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٧ه/ ٢٠٠٦م).

زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي، *شرح علل الترمذي*، (ط. ١، الأردن، مكتبة المنار، ١٤٠٧ه).

_____، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (ط. ١، القاهرة، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧ه).

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي*، (مصر: مكتبة السنة، ١٤٤٤ ه).

الشايع، عبد العزيز بن عبد الله بن محمد، *دراسة الأسانيد*، (ط.١، بيروت، الدار المالكية، ٢٠١٧ م).

الطحان، محمود الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*، (الإسكندرية، مركز العهد للدراسات، ١٤١٥ه).

_____، *تيسير مصطلح الحديث*، (ط. ١٠. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، س. ١٤٢٠ه-٢٠٠٤م).

عبيد الله بن محمد عبد السلام، *مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*، (ط. ٣، بنارس الهند، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، ١٤٠٤ه).

كافي، أبو بكر كافي، *منهج الإمام البخري في تصحيح الأحاديث وتعليلها* (من خلال الجامع الصحيح)، (ط. ١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٢ه).

المزي، أبو الحجاج يوسف، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، (ط. ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ه – ١٤١٣ه).

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، *السنن الكبرى للنسائي*، (ط. ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ه).

النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، *التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الدين*، (ط. ١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥ هـ).